من تزايد الكميات المستوردة منها فحسب بل يساهم التضخم المرتفع في دول المنشأ في رفع تكاليف المنتجات المستوردة فضلا عن قيام العديد من الدول المصدرة لمنتجات الحبوب الاستراتيجية برفع الدعم الممنوح لصادراتها الأمر الذي أدى إلى رفع تكاليف الاستيرادات الزراعية في البلدان التي تعتمد على استيراد المحاصيل الأساسية ولاسيما الحبوب. يتضح من خلال استقراء الواقع الاقتصادي للبلدان النامية بأنه واقع اقتصادي حساس جدا للتغيرات الحاصلة في قيم وكميات الاستيرادات الزراعية لاعتماد الطلب المحلي فيها بشكل رئيسي على الاستيرادات الزراعية لذا فأن أي تباطؤ في تجهيزها ينعكس بتأثيرات غير ايجابية في طبيعة الاستهلاك والاستخدام المحلي، ومن هذا الشأن تتضح أهمية تقدير وتحليل دوال استيرادات محاصيل الحبوب الاستراتيجية في عدد من البلدان النامية خلال المدة (1980-2010) بقصد التعرف على العوامل المؤثرة في الكميات المستوردة منها والتغيرات التي يمكن إن تطرأ عليها خلال مدة البحث. لقد نوقش هذا الموضوع مطولا ومن جوانب عديدة لذا فان أهميته تزداد عبر الزمن بسبب عجز سياسات الاقتصاد الزراعي عن توفير هذه الأنواع من المحاصيل وذلك لايمثل عقبة أمام نموها الاقتصادي فحسب وإنما يمثل عقبة أمام استقلالها السياسي. من اهم البحوث والدراسات التي اجريت في هذا الشأن هي دراسة الخولاني (2005) عن الاثار الاقتصادية للازمات العالمية في الاسعار العالمية للحبوب خلال المدة 1961-2002 اوضح فيها وجود عدة عوامل تؤثر في استيراد محاصيل الحبوب الإستراتيجية منها زيادة دخل الفرد الذي يحدث تغيرا في التركيب الغذائي على مستوى الاسرة والدولة، فالدولة الفقيرة التي تعاني من عجز في انتاج الغذاء يزداد استهلاكها عندما ترتفع دخول افرادها وبنسبة اكبر من نسبة الزيادة في استهلاك الافراد في الدول الغنية، ويعد نمو السكان عاملاً اساسياً في تحديد استيراد المحاصيل المذكورة، واوضح الباحث بأن البلدان المستوردة لمحاصيل الحبوب تعاني دائما من ارتفاع في معدلات المديونية لانها تلجأ الى الاقتراض الخارجي لتسديد قيمة فاتورة الغذاء المستورد، وتوصلت الدراسة الى ان حل ازمة الغذاء يتطلب تعاوناً دوليا واصلاحا جاداً وحقيقياً للمؤسسات الدولية القائمة على ادارة الاقتصاد العالمي والسعي لجعلها غير خاضعة لهيمنة الدول الكبرى. وفي عام 2005 نشر Abdullah دراسة عن تقدير دوال استيراد الحنطة والاتجاهات المستقبلية لها اوضح فيها بان الحنطة هي الغذاء الرئيسي للسكان في الباكستان وتزرع بمساحة تقدر بنحو 8176 ألف هكتار وتراوحت نسبة الانتاج المحلي فيها خلال المدة 1970-2003 بنحو 5.37% و 3.11% و 2.9% من اجمالي الكميات المنتجة من محاصيل الحبوب وتراوحت نسبة استيراداتها من المحصول نفسه بنحو 5.3% و 2.49% و 3.38% من اجمالي الكميات المستوردة من الحبوب للمدة نفسها، وبلغت كمية الانتاج المحلي فيها بنحو 25 مليون طن وبلغت استيراداتها من المحصول المذكور بنحو 7.2 مليون طن سنويا وتوصلت الدراسة الى ضرورة زيادة انتاج هذا المحصول محلياً لسد النقص الحاصل منه، وعدت الدراسة بأن الانتاج المحلي هو احد اهم العوامل الذي يسهم في تقليل الكميات المستوردة من المحصول المذكور. وفي عام (2009) نشر غزال وآخرون بحثاً عن تقدير دوال استيرادات بعض المنتجات الزراعية الرئيسة في بعض البلدان النامية اوضحوا فيه بأن الواقع الاقتصادي في العديد من هذه البلدان يمتاز بالجوع ونقص الاغذية وتخلف نظم وعلاقات الانتاج السائدة فيها بسبب تدهور انتاجها كماً ونوعاً ونتج عن ذلك تزايد الكميات المستوردة من محاصيل الحبوب الاستراتيجية، وهذه العوامل جعلت البلدان النامية في وضع حرج تمثل في اعتمادها على المصادر الخارجية في إطعام سكانها وذلك تطلب منها تفعيل دالة الاستيراد الزراعي من المحاصيل المذكورة وما لذلك من آثار غير مرغوب بها في اقتصادات البلدان النامية منها تزايد اعباء موازين مدفوعاتها بسبب دفع قيم المنتجات المستوردة التي باتت تصل الى مستويات رقمية عالية جداً، وفي هذه الدراسة تم اختيار اربعة بلدان نامية هي مصر، الاردن، والمغرب، وسوريا التي تمتاز بارتفاع استيراداتها من المحاصيل الاستراتيجية وهي السمسم، والقمح، والرز، والسكر وقد توصلت الدراسة الى معنوية متغير الانتاج المحلي من محصول الرز في التأثير في الكميات المستوردة منه في المغرب، ومعنوية متغير الدخل القومي في التأثير في الكميات المستوردة من محصول السمسم في مصر والرز في المغرب وتبين ايضا معنوية متغير عدد السكان في التأثير في الكميات المستوردة من محصول القمح في الاردن والرز في المغرب والسكر في سوريا. ونشر الاعرجي في عام (2010) بحثاً عن أثر المستويات الدخلية المختلفة في نصيب الفرد من الغذاء وعجزه في بعض البلدان العربية اوضح فيه بأن اغلب البلدان العربية تعاني من عجز في انتاجها الغذائي ولاسيما من محاصيل الحبوب الاستراتيجية، ويعود سبب ذلك في قلة استخدام وسائل التقنية الحديثة في الزراعة وتزايد معدلات الطلب على الحبوب بسبب تزايد معدلات الدخول وزيادة معدل النمو السكاني والهجرة من الريف الى المدينة لذا فقد اتسعت الفجوة الغذائية من محاصيل الحبوب الاستراتيجية فيها وبلغت قيمتها نحو 22.45 مليار دولار سنة 2008 وشكلت هذه المحاصيل نسبة 54.2% من اجمالي قيمة الفجوة فيها خلال المدة نفسها وذلك تطلب من هذه البلدان استيراد هذه الانواع من المحاصيل من اجل سد حاجة سكانها، وتوصلت الدراسة الى ضرورة تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الزراعية وتحسين المناخ الاستثماري الزراعي والتوسع في استخدام